



اليمن



تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية

لمحة سريعة

مرت اليمن بحالة عدم استقرار سياسي منذ العام 2011، وتشهد حرباً مفتوحة منذ العام 2014 مما أدى إلى حدوث شرخ في النسيج الاجتماعي والمؤسسي يتزايد في الاتساع يوماً بعد آخر. وعلى الرغم من أن الإحصائيات الرسمية لم تعد متوفرة إلا أن هناك دلائل وشواهد مروية تشير إلى أن معدل الناتج القومي انكمش بمقدار 40 بالمائة منذ نهاية العام 2014. كما أدى الصراع القائم إلى توقف الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع، وتسبب في نقصان حاد في فرص العمل والدخل لدى السكان في القطاعين الخاص والعام. وفي المقابل ارتفعت الكلف التشغيلية بشكل كبير يعزى الكثير منه لعدم الاستقرار الأمني وشحة الواردات، بينما انخفضت نسبة الطلب انخفاضاً هائلاً ما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في القطاعات الرسمية وغير الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، توقفت تقريباً الصادرات من الغاز والنفط منذ العام 2015 ولم يتبقى سوى ما يقارب الـ 10-15 بالمائة من الطاقة الإنتاجية.



وانخفضت التحويلات المالية بشكل كبير لعدة أسباب منها القيود التي فرضت على التحويلات للقطاع المصرفي اليمني بالإضافة إلى أسباب أخرى مثل السياسات والإجراءات الجديدة التي فرضتها الدول الكبيرة في مجلس التعاون الخليجي على المغتربين اليمنيين خاصة منذ بداية العام 2018. أما حجم الصادرات للمنتجات المحلية فقد تراجع بشكل كبير جداً مما تسبب في انخفاض حاد للاحتياطيات من النقد الأجنبي والتي وصلت إلى أقل من مليار دولار أمريكي في العام 2016. بالإضافة إلى أن التزامات الدين الخارجي لم يتم تسديدها منذ شهر مايو من العام 2016 (باستثناء الالتزامات لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية IDA). كذلك، تعطلت معظم المهام الأساسية للبنك المركزي اليمني بسبب الصراع الدائر، وأدى تقاسم البنك بين أطراف

الصراع إلى تفاقم التحديات والصعوبات الاقتصادية، لدرجة أن إيصال المساعدات الإنسانية أصبح يتطلب كلفة عالية وبصاحب ذلك مصاعب وتعقيدات كثيرة. علاوة على ذلك أن استمرار الصراع يؤدي إلى انقسامات وتفكك في المؤسسات والهيئات الوطنية. ويعزى ذلك النفاقم جزئياً إلى الوضع الاقتصادي البائس الذي يطغى على البلد وغياب سلطة الدولة وشرعيتها، ما أدى إلى تشكّل عدد كبير من الجماعات الإرهابية المتطرفة ملأت الفراغ القائم في تلك المناطق وبدأت بشن هجماتها في جنوب وشمال اليمن. ويبقى القليل من الجغرافيا اليمنية الخالية نسبياً من الصراعات بما فيها الجزء الشرقي من البلد والذي يسوده الهدوء وفي مقدمة ذلك مدينة مأرب وحضرموت على الرغم من وجود مخاوف لوجود نشاط تنظيم القاعدة في تلك المناطق. ويعتقد أن هذا الوضع المعقد للبلد سيستغرق سنوات من التعافي وإعادة الإعمار من أجل إحلال السلام وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه سابقاً.

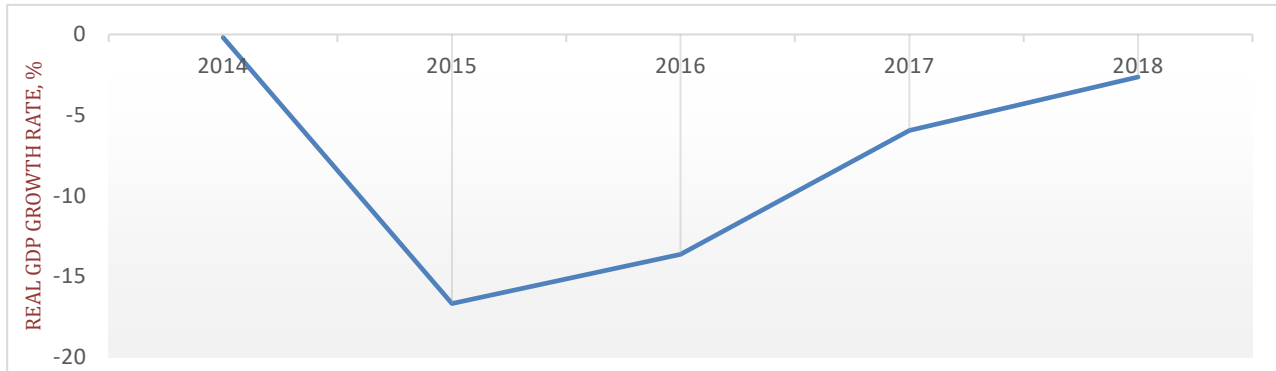
المحتوى

- 1 قطاع الإنتاج
- 2 المالية العامة
- 3 النقد والمصارف
- 4 الموقف الخارجي
- 5 الرؤية المستقبلية
- 6 اليمن: مؤشرات اقتصادية رئيسية

قطاع الإنتاج

يستمر الوضع الاقتصادي الكلي في التدهور خلال العام 2018، ولا يُتوقع أن يكون هناك نمو خلال العام 2019 في ظل غياب السلام. فقد انكمش الاقتصاد اليمني بشكل كبير نتيجة الآثار السلبية للحرب على الأنشطة الاقتصادية، حيث تشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تقلص بنسبة 6 بالمائة في العام 2017، ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى الانخفاض في إنتاج القطاع الغير نفطي التي تراجع بنسبة 7 بالمائة تقريبا، على الرغم من أن التراجع في النشاط الاقتصادي الكلي يبدو وكأنه بدء بالتحسن خلال العام 2018 (الشكل رقم 1). وفيما إذا تحدثنا عن فترة ما بعد الصراع أو مرحلة التعافي الاقتصادي، فإن المرحلة المبكرة سوف تعتمد على ثلاثة أمور رئيسية هي: (1) عودة الاستقرار الأمني، (2) أنشطة إعادة الإعمار (الذي يفترض أن يتم تمويلها من جهات خارجية). (3) ولاحقا على استعادة النشاط الاقتصادي في قطاع النفط والتدفقات المالية الناتجة التي سيولدها هذا القطاع في ميزان المدفوعات الخارجي والمالي.

الشكل (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (التغير السنوي بالنسبة المئوية)

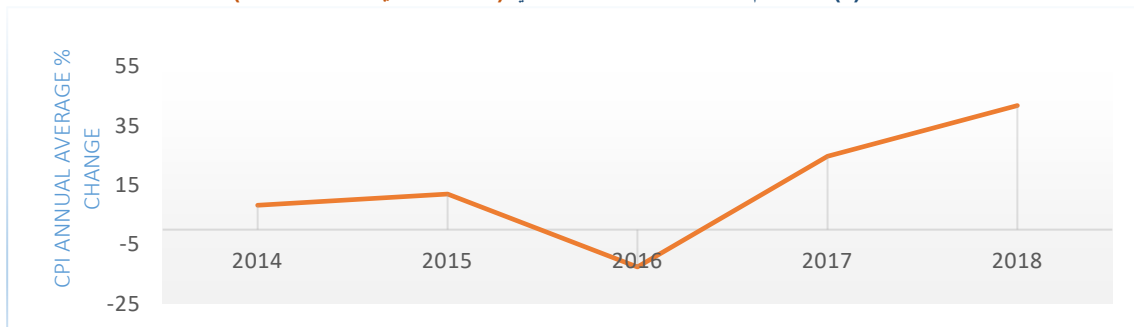


المصدر: وزارة المالية - صندوق النقد الدولي - تقديرات الموظفين

ما تزال ظروف الصراع في اليمن تلقي بظلالها على النشاط الاقتصادي. فمن ناحية العرض على البضائع والسلع فإن الانقطاعات المتكررة في توفير السلع والخدمات الأساسية مثل الوقود والكهرباء والبضائع الوسيطة والسلع الغذائية وغير الغذائية قد أدت إلى إعاقة الأنشطة الاقتصادية. وفي جانب الطلب للبضائع والسلع فقد تقلص معدل النمو بسبب تعثر القدرات المؤسسية للدولة نتيجة الصراع الدائر وانعدام فرص الدخل في القطاع الخاص وانقطاع الرواتب في القطاع الحكومي، وقد استمر هذا التناقض منذ الربع الأخير من العام 2016 وصولا إلى تدهور كلي في الوضع الإنساني. وبالتوازي مع هذا التدهور فقد حصل نقشف في المحفظة المالية للإنفاق العام والتي تسمح فقط بإنفاق ما يقل عن نصف الإنفاق العام للدولة (من حيث الناتج المحلي الإجمالي) في العام 2014.

ارتفاع معدل التضخم خلال عام 2018. بينما كان بالإمكان احتواء التضخم بشكل نسبي في عام 2017 إلا أنه في تزايد مستمر في العام 2018 ويعزى ذلك جزئياً لعدم دفع الالتزامات التعاقدية مثل المرتبات في القطاع الحكومي، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة تسارع معدل التضخم وصلت إلى أكثر من 40 بالمائة (أنظر الشكل 2). وقد ساهم في هذه الزيادة تدهور سعر صرف الريال أمام العملات الأجنبية حيث كان المتوسط السنوي للقيمة الاسمية للريال مقابل الدولار 320 ريالاً للدولار الواحد في العام 2017 حتى وصل إلى 600 ريالاً للدولار الواحد بحلول شهر أغسطس 2018. ومع ذلك ومع استمرار صعوبة معالجة الحد من العجز المالي (أنظر الشكل 3 أيضاً) وما رافق ذلك من سياسات نقدية توسعية (مثل طباعة عملة نقدية يمنية جديدة) فإنه من المرجح أن تستمر ضغوطات التضخم الاقتصادي في العام 2018. ومن غير المؤكد ما إذا سيكون للجهود الدؤوبة التي تبذل في سبيل استعادة واستئناف البنك المركزي اليمني لمهامه والوديعة الأخيرة التي قدمتها المملكة العربية السعودية بقيمة 2 مليار دولار أميركي قادرة على احتواء ضغوطات التضخم الاقتصادي المستمرة خلال الفترة المتبقية من العام 2018. ومن غير المرجح أيضاً أن يستعيد البنك المركزي اليمني كافة صلاحياته المؤسسية على المدى القصير دون أن يكون هناك إجماع واتفق سياسي ضمني بين جميع أطراف الصراع.

الشكل (2): التضخم - مؤشر السعر الاستهلاكي (التغير السنوي بالنسبة المئوية)



المصدر: وزارة المالية - صندوق النقد الدولي - تقديرات الموظفين

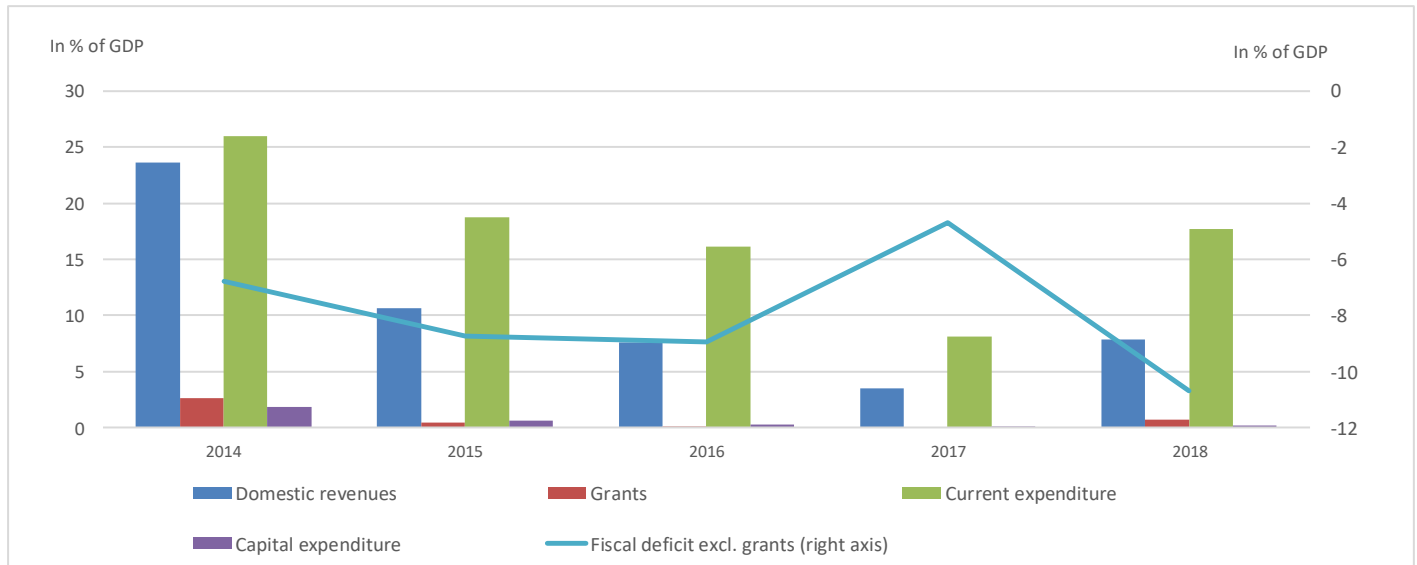
يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني إلى إعاقة تفعيل قطاع النفط والغاز. حيث توقف الإنتاج والصادرات تقريبا منذ أن تسارعت وتيرة الصراع في العام 2015 باستثناء ما نسبته تقريبا 10 – 15% من الإنتاج السابق. وقد أدت الخسائر في الإنتاج إلى نقص هائل في الإيرادات المالية للدولة (حيث كانت تمثل 50 – 60% من الإيرادات العامة). كما أدى الصراع القائم إلى تدمير واسع النطاق في البنية التحتية للقطاع، وإلى مغادرة المشغلين الأجانب. وسيكون لهذين العاملين تأثير على سرعة التعافي الكامل لهذا القطاع في المستقبل.

المالية العامة

أثرت أوضاع الصراع في اليمن على السياسات المالية المتبعة. ففي فترة ما قبل الصراع كانت تشكل نسبة الإنفاق العام على الأجور والمرتبات في القطاعين المدني والعسكري حوالي 42 بالمائة من إجمالي الإيرادات العامة ما بين الأعوام 2010 وحتى 2014، وهو ما يعادل 10 بالمائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي. غير أنه ومنذ بدء الصراع أصبحت نسبة الأجور والمرتبات تشكل أكثر من 100 بالمائة من إجمالي النفقات العامة الفعلية خلال الأعوام 2015 وحتى 2017، وهذا يعكس تراكم المتأخرات والديون.

يظل تحسين السياسات المالية خلال العام 2018 مرهون بتحسين البيئة السياسية والأمنية في اليمن. تشير أحدث البيانات الأولية (أنظر الشكل 3) إلى أن مستوى تحصيل الإيرادات العامة مستمر بالتراجع من حوالي 24 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الصراع إلى نسبة تقدر بثمانية بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، لاسيما مع توقف تحصيل الضرائب على قطاع النفط والغاز التي تُعد المصدر الرئيس للإيرادات العامة حيث تصل إلى حوالي 5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي والذي هو الأساس منخفض بدرجة كبيرة. وفي العام 2017 تم تعزيز الإيرادات نتيجة لمنحة النفط المقدمة من المملكة العربية السعودية والتي تبلغ نحو مليار دولار، ومن المتوقع أن هذه المنحة ستدعم الإيرادات في العام 2019. كما أن هناك إيرادات لا تدخل الخزينة العامة للدولة ومصدرها المبيعات المحلية للنفط والغاز، حيث تقدر بنسبة 1 بالمائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي. أما في عام 2017 فقد سجل إجمالي الإنفاق العام تراجعا كبيرا بنسبة 8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك نظرا لأن جميع مجالات الإنفاق العام توقفت تقريبا باستثناء الأجور والمرتبات (أنظر الشكل 3 أدناه). وبهذا تقدر نسبة العجز المالي الكلي (الأساسي النقدي) بخمسة بالمائة خلال العام 2017 ما يعني أن هناك متأخرات متراكمة والتزامات مالية غير مدفوعة. ولا يرجح أن يتحسن وضع المالية العامة في عام 2018 ما لم يتم إحلال السلام في اليمن. ولذلك فإن الانكماش الحاصل في حصة الدولة في الاقتصاد منذ نهاية العام 2014 – التي هي ذاتها شهدت تراجع كبير – تُعد مؤشرا للانقسام المتزايد ولتضاؤل قدرات الدولة وشرعيتها.

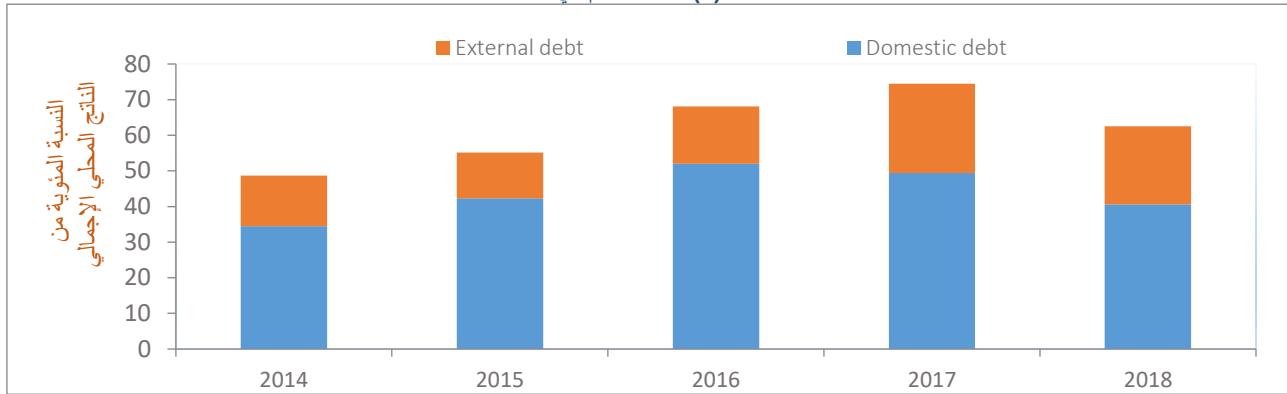
الشكل (3): المالية العامة في اليمن (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: الحكومة اليمنية - صندوق النقد الدولي - تقديرات الموظفين

ارتفع الدين العام لليمن بشكل كبير في عام 2017 نتيجة لزيادة الديون المحلية. سجل إجمالي الدين العام انخفاضا نسبيا خلال السنوات التي سبقت الصراع إلا أن تمويل العجز المالي المتزايد عن طريق الاقتراض من البنك المركزي – السحب على المكشوف، دون تغطية – تسبب في صعود نسبة الدين العام إلى ما يقرب من 75 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2017، حيث أن 49 بالمائة من هذه النسبة تمثل الدين العام المحلي. أما نسبة الدين العام الخارجي فقد ظلت مستقرة نسبيا، إلا أنها ارتفعت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 25 بالمائة. بالإضافة إلى ذلك، تُقدر المتأخرات المتراكمة منذ العام 2015 بحوالي ثلاثة مليارات دولار أمريكي (يعود تاريخ التقديرات إلى 2016)، ويشمل هذا المبلغ قيمة الالتزامات الحكومية والمرتبات الغير المدفوعة ومتأخرات الديون. ونظرا لعدم إصدار ديون جديدة في ظل غياب عمليات مالية ونقدية سليمة إلا أنه من المتوقع أن تستمر المتأخرات بالتراكم. تراكم الدين المحلي – بشكل عام – قد وصل على الأرجح بصورة مؤقتة إلى وضع قياسي.

الشكل (4): الدين العام في اليمن

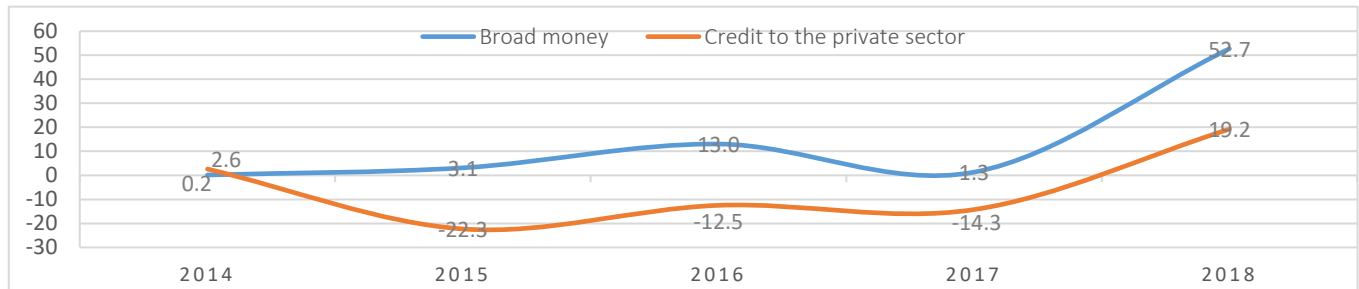


المصدر: البنك المركزي اليمني - صندوق النقد الدولي - تقديرات الموظفين

النقد والمصارف

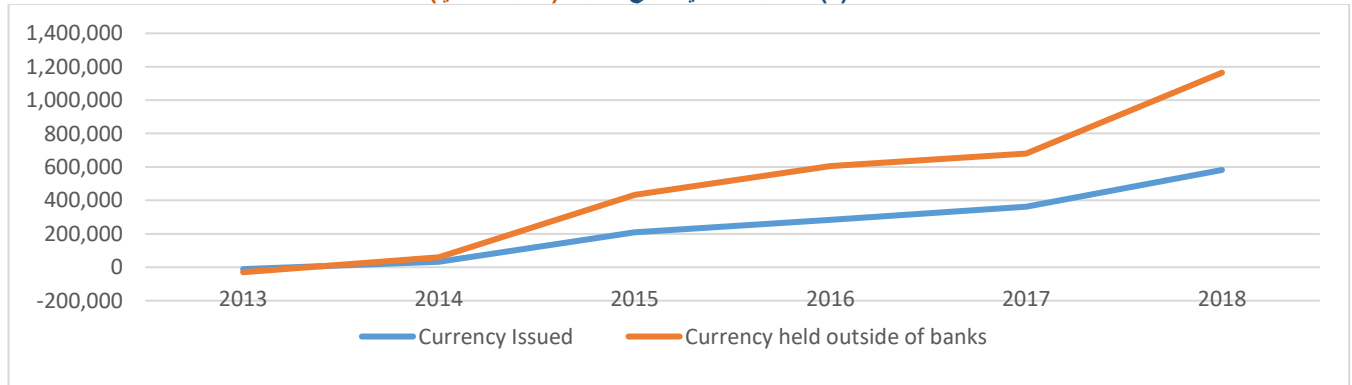
هناك تسارع في العرض النقدي في عام 2018، حيث من المتوقع أن يرتفع العرض النقدي إلى حوالي 53 بالمائة عام 2018 مقارنة بنسبة 1.3 بالمائة عام 2017 (الشكل 5). وهذا يعكس حجم الإصدار الهائل لفئات نقدية جديدة منذ العام 2017 وما يرافق ذلك من ارتفاع حاد في حجم تداول العملات (السيولة النقدية) خارج البنوك التي تقدر نسبته بأكثر من 100 بالمائة منذ العام 2014. كما تراجعت اعتمادات القطاع الخاص بنسبة 14 بالمائة في العام 2017 إلا أنها أظهرت تعافياً تدريجياً في العام 2018. علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن حجم تداول السيولة النقدية للعملة الوطنية خارج البنوك ارتفع من 810.9 مليار ريال عام 2014 إلى 1,673 مليار ريال مع نهاية العام 2017. ومن المتوقع أن يرتفع حجم هذا التداول النقدي بنسبة إضافية تتراوح ما بين 10 إلى 20 بالمائة في العام 2018 لاسيما بعد ضخ سيولة نقدية جديدة منذ بداية العام حتى نهاية شهر أغسطس 2018. وفي أوائل شهر سبتمبر قامت الحكومة - سعياً منها في استعادة السيطرة على السياسات النقدية - بإصدار ثلاثة قرارات حكومية (ذوات الأرقام 75 و76 و77) تم إعدادها بعناية فائقة. ورافق تلك القرارات خطابات إرشادية صادرة من البنك المركزي اليمني في عدن التي تهدف جميعها إلى إعادة ترسيخ نظام البنك المركزي في اليمن تحت قيادة البنك في عدن، وذلك لتحقيق ما يلي: (1) رفع معدل نسبة الفائدة على جميع الودائع والسندات - تصل إلى 27 بالمائة. (2) عرض إمكانية تحويل محدودة لكل من مالكي الريال اليمني من خلال (أ) دعم تمويل المشتقات النفطية والواردات الغذائية، (ب) دعم التحويل لأغراض العلاج الطبي في الخارج (لا يتجاوز 2000 دولار أمريكي للحالة الواحدة). ويقتصر هذا العرض على البنوك التجارية العاملة مع البنك المركزي اليمني في عدن والعاملة تحت إشرافه. وفي حين أن مثل هذه القرارات تعد خطوة في الاتجاه الصحيح لاستعادة الثقة في نزاهة وسلامة النظام المالي في اليمن، فإنه من الضروري أيضاً التأكد من أن هذه الإجراءات ستكون قابلة للتنفيذ بنجاح في ظل التفكك الراهن في القطاع المالي في اليمن. ويرجح أن تزيد فاعلية هذه الإجراءات في حال رافقتها إجراءات سليمة في السياسة المالية العامة.

الشكل (5): النقد والاعتمادات (التغير السنوي بالنسبة المئوية)



المصدر: البنك المركزي اليمني - صندوق النقد الدولي - تقديرات الموظفين

الشكل (6): التداول النقدي خارج البنوك (النمو السنوي)



المصدر: البنك المركزي اليمني - صندوق النقد الدولي - تقديرات الموظفين

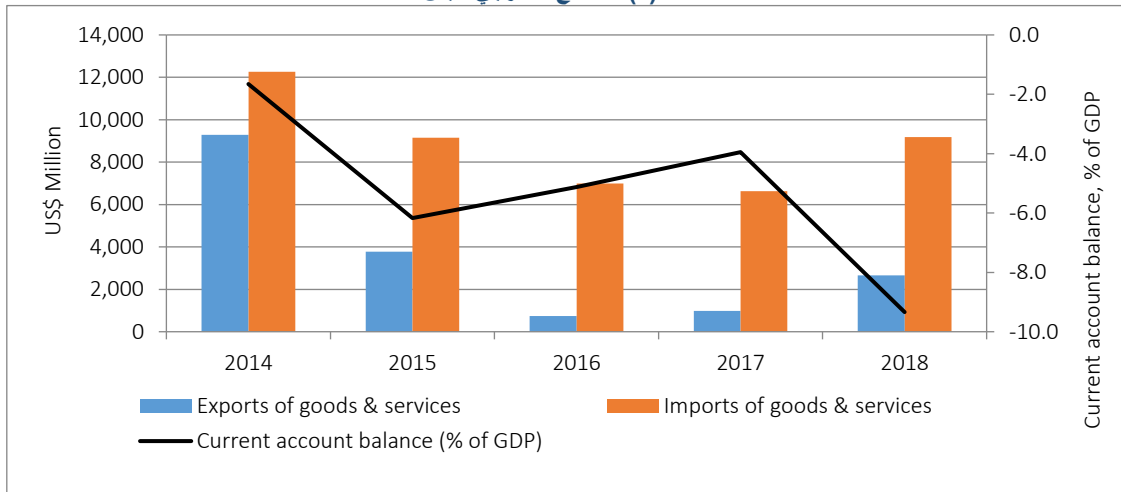
إن نقاط الضعف في القطاع المالي آخذة في الارتفاع. فبالإضافة إلى الصعوبات العامة الراهنة فإن البنوك التجارية تواجه صعوبات في التأقلم مع تبعات الأزمة السياسية التي طال أمدها، حيث وتستمر عملياتها ومنتجاتها المالية في التضاؤل خلال العام 2018. بالإضافة إلى ان تضاعف تمويل الواردات الراهن لأن جزء كبير من التبادل التجاري والعمليات المالية الأخرى مُنحت إلى ما يسمى السوق الموازي أو تجار النقد غير الرسميين الذين انتشروا انتشاراً سريعاً أثناء فترة الصراع الدائر في البلد. وفي ظل الوضع غير المستقر في اليمن، تشهد البنوك ارتفاع مستوى السحب للودائع يرافقه ترشيد في العرض النقدي لعملة الدولار. وكل هذه التطورات مستمرة في زيادة الضغط على ميزان مدفوعات البنوك، مضاف إلى ذلك تفاقم النقص الواضح في السيولة النقدية. ويزداد الوضع سوءاً بسبب الانخفاض الكبير في قيمة الريال اليمني والذي بدأ بالتفاقم في أواخر العام 2017 وأوائل العام 2018، ثم ازداد هذا التفاقم بشكل ملحوظ منذ شهر أغسطس 2018 مما سوف يؤدي إلى إعادة النظر في قيمة الديون الخارجية والمخاطر المترتبة عليها.

الأزمة السياسية والأمنية في اليمن تجعل مستقبل مسار السياسة النقدية وأسعار صرف العملات في حالة عدم اليقين. ففي الوقت الذي ما تزال اسواق المال في اليمن في حالة تفكك كبيرة بسبب الصراع القائم، إلا ان البنك المركزي اليمني قام بخطوات وجهود ملحوظة خلال عام 2018 من أجل استعادة قدراته التشغيلية ومهامه وصلاحياته النقدية. وبعد تعيين محافظ جديد للبنك المركزي في فبراير 2018 تم اتخاذ بعض الخطوات المؤقتة والطارئة لاستعادة دور البنك الأساسي كمؤسسة مسؤولة عن السياسات النقدية. وقد بدأ بعض الشركاء الدوليين للبنك المركزي اليمني بتقديم الدعم الفني بقيادة صندوق النقد الدولي، غير أن إعادة تأهيل البنك سوف يتطلب جهود كبيرة لتوحيد الصف وتوحيد الجهود وتنسيقها من أجل التغلب على التفكك الحاصل في نظام البنك المركزي اليمني.

الموقف الخارجي

جاء انكماش الواردات كنتيجة للعجز الهيكلي في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. فقد أدى الصراع إلى انقطاع صادرات النفط والغاز منذ أوائل العام 2015 حتى وصل حجم العجز في الحساب الجاري إلى نسبة تقدر بتسعة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018. وتقلصت الواردات بما يقارب 64 بالمائة في العام 2017 مقارنة بالعام 2014 وذلك بسبب شحة الاحتياطيات من النقد الأجنبي. ومن المتوقع أن تنتعش الواردات قليلاً في العام 2018 بدعم من الوديعة السعودية البالغة 2 مليار دولار لصالح البنك المركزي اليمني. وفي الوقت الذي يتكيف فيه مستوى الواردات مع الآثار الاقتصادية للصراع الراهن فإن واردات السلع الأساسية (الواردات الغذائية و واردات مشتقات النفط والغاز) أصبحت أقل مرونة على التكيف مقارنة بالفترات السابقة. ويرافق الضغط على ميزان المدفوعات التراجع في حجم تدفق التحويلات الخارجية (مثل تحويلات المغتربين) وغياب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن القيود الدولية المفروضة على التعاملات المالية الخارجية مع اليمن أسهمت في انخفاض حجم المقبوضات النقدية من التحويلات الخارجية.

الشكل (7): القطاع الخارجي لليمن

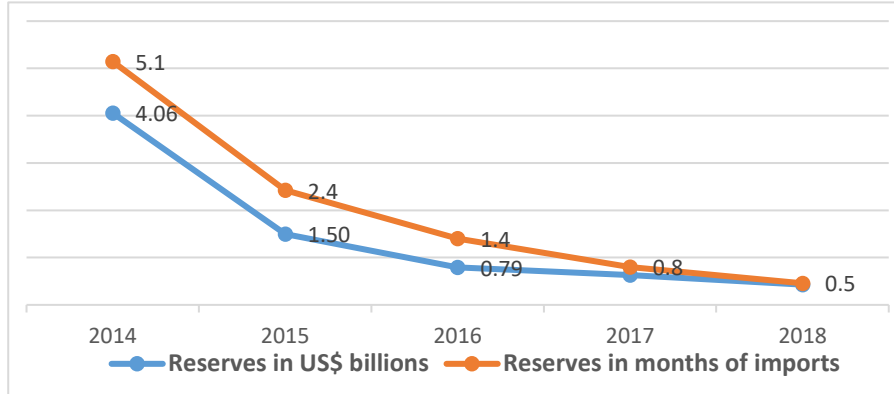


المصدر: البنك المركزي اليمني - صندوق النقد الدولي - تقديرات الموظفين.

تعتمد تدفقات النقد الأجنبي في الوقت الحاضر في اليمن - وبشكل كبير - على التدفق المتضائل للتحويلات الخارجية وايضا وبشكل نسبي على التدفقات النقدية المرتبطة بالصراع الراهن. وبسبب شبه التوقف الراهن في الصادرات الاعتيادية وفي المساعدات الخارجية النقدية التي تقدر بحوالي ملياري دولار أمريكي سنويا والتي كانت تدفع خلال سنوات ما قبل 2011، فلم يبق سوى التحويلات الخارجية كمصدر رئيس للإيرادات من تبادل النقد الأجنبي. وكانت قد بدأت التحويلات باستعادة قوتها إلا أنها تراجعت منذ العام 2016، حيث تشير التقديرات بأنها حالياً لا تتجاوز 1.4 مليار دولار¹ سنوياً.

¹ يعزى هذا التراجع بصورة أساسية لتضاؤل الثقة في النظام المالي اليمني، والقدرات الضعيفة على التعاطي مع الوضع الذي تغيب فيه خدمات البنك المركزي اليمني.

الشكل (8): احتياطات النقد الاجنبي (التغير السنوي بالنسبة المئوية)



المصدر: البنك المركزي اليمني - صندوق النقد الدولي - تقديرات الموظفين

يعمل البنك المركزي اليمني على اتخاذ إجراءات لتعزيز ما تبقى من احتياطي النقد الأجنبي من خلال الإبقاء على نظام مرن لسياسة صرف العملات. ففي شهر أغسطس من العام 2017 لجأت إدارة البنك المركزي في عدن إلى اتخاذ سياسة اسعار صرف مرنة خاضعه لسوق تبادل العملات الأجنبية، وهذا التحول في السياسات النقدية جاء نتيجة لتغيير سياسة "شبه التثبيت" المعمول بها منذ شهر مارس من العام 2016 لتثبيت سعر صرف الريال الرسمي مقابل الدولار والتي نتجت عن تخفيض قيمة الريال من 215 إلى 250 ريال للدولار الواحد، وذلك بهدف الحد من تفاقم الاحتياطات النقدية المتضائلة في تلك الفترة. ونتيجة للقرار الجديد ل تحرير سياسة سعر الصرف الصادر عن إدارة البنك المركزي في أغسطس 2017 فقد خضعت جميع عمليات صرف وتبادل العملة الأجنبية، بما في ذلك واردات المواد الغذائية الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات الحضرية والاشد فقرا، لسعر السوق كنقطة مرجعية لتحديد أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية.

ومنذ شهر يوليو تشهد قيمة الريال اليمني تدهورا هائلا مقابل الدولار الأمريكي وهو ما يعد جرس إنذار خطير حول الآثار السلبية التي ستعكس على الوضع الإنساني في اليمن الذي هو أساسا في حالة متدهورة. بحلول شهر يناير من العام 2018 انخفضت القيمة الاسمية للريال إلى 450 ريالاً للدولار الواحد تقريبا وهي نسبة انخفاض تقدر بأربعين بالمائة مقارنة بقيمة الريال في العام السابق. وفي شهر يوليو من العام نفسه واجه الريال ضغوطاً حادة أدت إلى تخفيض قيمته بشكل متسارع حيث تجاوزت القيمة الاسمية للريال 600 مقابل الدولار الواحد. وبالرغم من حصول تحسن نسبي لسعر الصرف في بداية شهر سبتمبر عند 585 ريالاً للدولار الواحد إلا أن قيمة الريال استمرت بالانخفاض الحاد منذ منتصف شهر سبتمبر. يرى بعض المراقبين أن إصدار كتلة نقدية جديدة التي أضيفت إلى المخزون النقدي القائم قبل إجازة العيد في عام 2018 يُعد سببا رئيساً للانخفاض السريع للعملة الوطنية منذ يوليو 2018.

الرؤية المستقبلية

في ظل الصراع الراهن في اليمن وعدم اليقين في الجانب السياسي فليس من الممكن وضع رؤية مفصلة وسليمة للمستقبل. ومع ذلك، فإن وضع اليمن على المدى المتوسط سيعتمد في نهاية المطاف على ما إذا كان من الممكن إيجاد نهاية للصراع الدائر وإمكانية إعادة بناء الاقتصاد اليمني والنسيج الاجتماعي. أما على المدى القصير فإنه لا يوجد بديل عن الدعم المالي الخارجي للمساعدة في استقرار الاقتصاد الكلي نظرا للترابط بين التمويل الخارجي، وبرنامج الإنفاق المالي، والاستقرار المبكر.

أخيراً، إذا كان من الممكن احتواء العنف قبل نهاية عام 2018، فمن المتوقع أن يبدأ الناتج المحلي الإجمالي في التعافي في عام 2019 (أي عن طريق الاستئناف التدريجي لصادرات النفط والغاز). ومع ذلك، من المتوقع أن يحدث انتعاش اقتصادي بسيط ينعكس في انخفاض ملموس في معدل الفقر المرتفع في اليمن الذي وصلت تقديراته إلى حوالي 80 بالمائة خلال العام 2018.



اليمن: أهم المؤشرات الاقتصادية

2018	2017	2016	2015	2014	
تقديرات متوقعة	تقديرات متوقعة	تقديرات أولية	تقديرات أولية	تقديرات أولية	
(التغير في النسبة المئوية، ما لم يرد خلاف ذلك)					
7,114.5	5,283.6	5,099.7	9,797.6	9,289.4	الدخل القومي وأسعار السوق
-2.6	-5.9	-13.6	-16.7	-0.2	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي- أسعار السوق (بالمليار ريال يمني)
41.8	24.7	-12.6	12.0	8.2	النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي
90	32	16	126	324	مؤشر الأسعار القياسية للمستهلك (متوسط الفترة)
					إنتاج النفط والغاز (بالآلاف برميل يوميا)
(في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)					
7.8	3.5	7.6	10.7	23.6	قطاع المالية العامة
5.0	1.9	1.3	2.4	11.2	الإيرادات والمنح
0.7	0.0	0.0	0.4	2.7	من إيرادات النفط والغاز
17.9	8.2	16.4	19.4	27.8	من المنح
17.7	8.1	16.1	18.8	25.9	النفقات وصافي الإقراض
7.3	5.6	8.3	9.4	10.0	الانفاق الجاري، ومنه:
1.8	0.9	0.1	0.6	5.6	المرتببات والأجور
0.2	0.1	0.3	0.6	1.8	والدعم المركزي
-10.7	-4.7	-8.9	-9.2	-6.8	الانفاق الاستثماري
-9.5	-6.4	-4.9	-5.0	-9.7	عجز الميزان المالي الكلي (باستثناء المنح)
62.5	74.5	68.1	55.2	48.7	عجز الميزان المالي للقطاع غير النفطي (النقد)
40.6	49.4	52.0	42.3	34.5	إجمالي دين القطاع العام
21.9	25.1	16.1	12.8	14.3	الدين المحلي
					الدين الخارجي
(معدل التغير السنوي في نهاية الفترة)					
52.7	1.3	13.0	3.1	0.2	القطاع النقدي
28.1	18.2	23.8	27.4	1.4	المعروض النقدي
19.2	-14.3	-12.5	-22.3	2.6	الاحتياطي النقدي
15.0	15.0	15.0	15.0	15.0	التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص
2.4	2.4	2.4	2.4	2.4	معدل الفائدة المرجعي للودائع (بالنسبة المئوية)
					سرعة التداول (الناتج المحلي الإجمالي من القطاع غير النفطي/ المعروض النقدي)
(بالمليون دولار أمريكي، ما لم يُنص على خلاف ذلك)					
2,655	982	747	3,772	9,287	القطاع الخارجي
2,175	599	248	2,440	6,774	الصادرات (البضائع والخدمات)
188	125	125	501	1,123	من النفط والغاز
292	257	374	830	1,390	من غير النفط والغاز
9,183	6,627	6,992	9,146	12,257	من الخدمات
1,367	920	1,144	1,843	2,525	الواردات (البضائع والخدمات)
-9.3	-4.0	-5.1	-6.2	-1.7	من الخدمات
					ميزان الحساب الجاري (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
...	0.6	0.8	1.5	4.1	الاحتياطيات النقدية
...	0.8	1.4	2.4	5.1	اجمالي الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي (بالمليار دولار -نهاية الفترة)
					اجمالي الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي (عدد الأشهر لتغطية الاستيراد)
3,213	2,512	1,436	1,258	1,325	الدين الخارجي
21.9	25.1	16.1	12.8	14.3	الدين الخارجي (بالمليار ريال)
					الدين الخارجي (نسبة للناتج المحلي الإجمالي)
...	320.0	244.0	214.9	214.9	سعر الصرف
					سعر الصرف (للدولار الواحد- مقابل الريال - متوسط السعر)
28.5	31.3	36.4	45.6	43.2	بنود متممة
29.0	28.3	27.6	26.9	26.3	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالمليار دولار
985	1,104	1,318	1,694	1,647	عدد السكان (بالمليون نسمة)
					نصيب الفرد الاسمي من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)